

Distr.: General
16 October 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ٩٧ (ج) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة والتعاون الدولي: الحوار الرفيع
المستوى المتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي
لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

موجز أعده رئيس الجمعية العامة عن الحوار الرفيع المستوى المتعلق
بموضوع "مواجهة العولمة: تسهيل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد
العالمي في القرن الحادي والعشرين"

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
٢	١٠-١	أولا - معلومات أساسية ومقدمة
٤	١٥-١١	ثانيا - عرض عام
٥	٣٣-١٦	ثالثا - ملخص المناقشة العامة
١٠	٥٩-٣٤	رابعا - موجز المائدتين المستديرتين - الفريقين غير الرسميين
١١	٤٨-٣٨	ألف - مائدة مستديرة مع فريق العمل (أ)
١٣	٥٩-٤٩	باء - اجتماع مائدة مستديرة مع الفريق غير الرسمي (ب)

أولا - معلومات أساسية ومقدمة

٤ - وقد أنشأت الدول الأعضاء، منذ عقد الحوار الرفيع المستوى الأول، عددا من المنتديات لإجراء مناقشة منهجية ومتعمقة للتعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة. وركزت المناقشات بصورة متزايدة على الفرص والتحديات التي تطرحها العولمة بالنسبة لإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وتشكل هذه المنتديات في الوقت الحاضر جزءا أساسيا من العملية الحكومية الدولية.

٥ - وتمثلت إحدى النتائج المباشرة للحوار الأول في إدراج بند معنون "العولمة والاعتماد المتبادل" في جدول أعمال الجمعية العامة بدءا من دورتها الرابعة والخمسين. وقد استند هذا العمل إلى وجود رغبة مشتركة على نطاق واسع، أعرب عنها أثناء الحوار، في مواصلة المناقشات بغية تحقيق مواجهة متسقة وفعالة لما يقدمه كل من العولمة والاعتماد المتبادل من فرص وتحديات (انظر قرار الجمعية العامة ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨). وقد شكل هذا البند، منذ تلك الدورة، أساسا للمناقشات والأعمال الحكومية الدولية المتعلقة بدور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، وبتعزيز الاتساق والتكامل والتنسيق إزاء القضايا الاقتصادية والإنمائية على الصعيد العالمي بغية تحقيق أفضل المكاسب والحد من النتائج السلبية للعولمة والاعتماد المتبادل. ففي الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، مثلا، تم التشديد بصورة خاصة على البعد التكنولوجي للعولمة ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (انظر قرار الجمعية العامة ٢٣١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، وتقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين (A/55/381). وكانت مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد موضوعين فرعيين تناولهما الحوار الذي جرى هذا العام. وفي الدورة السادسة والخمسين الحالية، ستعالج الجمعية العامة، على وجه التحديد

١ - هذا التقرير مقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٣/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وإلى جانب هذا الفرع التمهيدي، يتضمن التقرير موجزا أعده رئيس الجمعية العامة للحوار الرفيع المستوى، بما في ذلك اجتماعا المائدة المستديرة الوزاريان - فريقا المناقشة غير الرسميين.

٢ - ويمثل تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة آلية لها أهميتها في عملية المتابعة الحكومية الدولية لخطة التنمية التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٠/٥١ المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧ والوارد في مرفق ذلك القرار وتقييما لتلك الخطة. وتنص الخطة على ضرورة اغتنام هذا الحوار أيضا فرصة لمناقشة القضايا الجديدة والناشئة للتعاون الدولي من أجل التنمية.

٣ - وقد أجري الحوار الرفيع المستوى الأول والمتعلق بموضوع الأثر الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والاعتماد المتبادل وما ينطويان عليه من آثار في مجال السياسات العامة، في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (انظر A/53/529). وقررت الجمعية العامة بعد ذلك أن تعقد من جديد كل سنتين حوارا رفيع المستوى لإعطاء زخم للتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية (قرار الجمعية العامة ١٨١/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨). ونظرا لانعقاد جمعية الألفية في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، قررت الجمعية العامة أن ترجى عقد الحوار الثاني إلى دورتها السادسة والخمسين، دونما تغيير لمسألة انعقاد هذا الحوار كل سنتين (قرار الجمعية العامة ٢١٣/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩).

التنمية المستدامة. و ينتظر أن يقيم مؤتمر القمة ما أحرز من تقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(١)، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمعقود في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، وأن يسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأولويات فيما ينبغي اتخاذه من إجراءات إضافية في مجالات أو قضايا جديدة. و ينتظر أيضا أن ينظر فيما يترتب من آثار في التنمية المستدامة على التكنولوجيات الجديدة والعملة، وعلى أداء المؤسسات المالية والأسواق.

٩ - وكان شكل الحوار الرفيع المستوى الأول، شيئا جديدا وفريدا في نوعه في أعمال الجمعية العامة. وكان للجمع بين المناقشة العامة التي تعرب فيها الوفود عن موقف بلدها، واجتماعات مائدة مستديرة وزارية وأفرقة غير رسمية، وبوجه خاص مشاركة جهات فاعلة غير حكومية، أن أثبت منذ ذلك الحين قيمته في تسهيل إقامة حوار تفاعلي فيما بين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التنمية. وكانت اجتماعات المائدة المستديرة التفاعلية التي عقدت على أعلى المستويات، سمة بارزة من سمات قمة الألفية للأمم المتحدة. وتشكل اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية في الوقت الحاضر سمة منتظمة من سمات الأجزاء الرفيعة المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن سمات اجتماعات المجلس مع مؤسسات بريتون وودز.

١٠ - ولدى النظر في مسألة إقامة حوارات رفيعة المستوى في المستقبل، قد تود الجمعية العامة أن تأخذ في الاعتبار، في برنامج العمل العادي للهيئات الحكومية الدولية، وخاصة برنامج عمل اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة، وبرنامج عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأحداث المقبلة المذكورة أعلاه، والنظر بصورة مستمرة في مسائل التعاون

ما يحدثه تزايد الصلات وأوجه الاعتماد المتبادل فيما بين التجارة والمالية والمعرفة والتكنولوجيا والاستثمار من أثر على النمو والتنمية في سياق العولمة (انظر قرار الجمعية العامة ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)، وتقرير الأمين العام حول هذا الموضوع (A/56/445).

٦ - أصبح الاجتماع الرفيع المستوى الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز منتدى بالغ الأهمية لمناقشة تعزيز المساواة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد العالمي، مع التركيز بوجه خاص على النظام المالي الدولي وأولويات النمو والتنمية. وقد عقد أول هذه الاجتماعات في عام ١٩٩٨ وأصبح يعقد كل سنة في فترة قريبة من الاجتماعات النصف سنوية (في الربيع) لمؤسسات بريتون وودز. وتضم هذه الاجتماعات في العادة واضعو السياسات في مجالات المالية والقضايا النقدية والتعاون الإنمائي والشؤون الخارجية لإجراء حوار بشأنها في المجلس (انظر، مثلا، الموجز غير الرسمي لآخر هذه الاجتماعات (E/2001/72)).

٧ - وقد بدأ في عام ١٩٩٧ خط آخر للمناقشة الحكومية الدولية المتعلقة بالشراكة العالمية لأغراض التنمية، كرس للنظر في تمويل التنمية. أما المرحلة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، فقد دخلت مراحلها النهائية، إذ تقرر أن يعقد المؤتمر في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري، بالمكسيك. وكانت مسألة تمويل التنمية ثاني الموضوعين الفرعيين اللذين عاجلتهما الحوار هذا العام.

٨ - وأخيرا، فإن مسألتَي العولمة والاعتماد المتبادل تشكلان أيضا جزءا لا يتجزأ من العمليات التحضيرية للمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، والمقرر انعقاده في الفترة من ٢ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا. والعمليات التحضيرية ماضية تحت قيادة لجنة

والاجتماعات الرئيسية القادمة، بما فيها المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في الدوحة، بقطر، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في مونتيري، بالمكسيك، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، فضلا عن عملية متابعة قمة الألفية والأعمال العادية للهيئات الحكومية الدولية، وبوجه خاص للجنة الثانية والثالثة التابعتان للجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٤ - بوجه عام، يمكن تلخيص المناقشات التي استمرت يومين على النحو التالي: أولا، العولمة حقيقة يجب تقبلها. وعلى الرغم من إمكانية أن تصبح عاملا قويا لمضاعفة النمو والازدهار، فإنها لا تترجم تلقائيا إلى تحقيق مزيد من النشاط التجاري والنمو السريع بالنسبة لجميع البلدان، ولا هي تحمي ما سبق أن تحقق من مكاسب. وفي حقيقة الأمر، فقد زادت حدة أوجه عدم المساواة القائمة، سواء فيما بين البلدان وداخلها. ثانيا، على الرغم من أن المجتمع الدولي بذل الكثير ليعزز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، فإن عليه أن يعالج الشواغل المشروعة لتلك البلدان التي لم تستطع بعد أن تتمتع بجميع ما يمكن أن تحققه العولمة من مكاسب، وأن يعطي الأولوية لتصحيح أوجه الاختلال في النظام الاقتصادي الدولي، التي تتضرر منها البلدان النامية. ثالثا، إلى جانب تهيئة بيئة مساعدة، ينبغي أن يقدم الدعم للبلدان الضعيفة لبناء قدراتها في مجالات مثل التجارة والاستثمار والمالية والتكنولوجيا. ويكتسب تقديم مساعدات إنمائية رسمية إضافية، وتخفيف الديون على نحو أوفى وأوسع نطاقا، أهمية بالغة بالنسبة لأفقر البلدان. رابعا، لا بد لفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أن تستغل وتوجه نحو تحقيق تنمية شاملة على المدى الطويل في البلدان النامية لكفالة إدماجها بنجاح في الاقتصاد العالمي. خامسا، إن عملية العولمة هي عملية تفاعلية تتطلب أن يتم التحكم فيها

الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، في إطار العولمة والاعتماد المتبادل.

ثانيا - عرض عام

١١ - وعقد الحوار الرفيع المستوى الثاني للجمعية العامة الذي تناول تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي عن طريق الشراكة، إزاء خلفية الهجمات الإرهابية التي شنت على الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكانت هذه الهجمات تذكيرا صارخا بأن الإرهاب تهدد خطير للأمن والسلام والتنمية في العالم. وأبرزت هذه الهجمات الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود في سياق إقامة تعاون متعدد الأطراف وأوسع نطاقا لمكافحة الإرهاب الدولي في جميع أشكاله.

١٢ - وهذا الحوار الذي كان مقررا عقده أساسا في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر، أعيد تحديد مواعده لينعقد في شكل مضغوط إلى حد ما، في ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر. وضم اجتماعا المائدة المستديرة إلى الفريقين غير الرسميين لمناقشة كل من الموضوعين الفرعيين. وقد كان لتغيير المواعيد، إلى جانب إرجاء المناقشة العامة للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، أن أثرا على مستوى مشاركة جهات متعددة منها الجهات الفاعلة غير الحكومية.

١٣ - وقد اعتبر موضوع الحوار، المعنون "مواجهة العولمة: تسهيل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين"، ذا أهمية بالغة، وأنه جاء في الوقت المناسب في ضوء تباطؤ الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر، وأنه يؤكد على الحاجة إلى القيام بصورة عاجلة بوضع استراتيجيات للقضاء على الفقر. وكان من شأن الحوار أن عمق فهم العولمة، بوصفها ظاهرة متعددة الأوجه ومعقدة، وكانت المناقشات مفيدة ومثمرة. ويمكن أن تكون المسائل التي أثيرت في الحوار، مدخلات قيمة في المؤتمرات

هذه الاجتماعات، وقدم رئيس الجمعية العامة ملخصه الشفوي للحوار الرفيع المستوى.

١٧ - وفي ملاحظاته الاستهلالية، أشار رئيس الجمعية العامة إلى أنه يرى أن الحوار الرفيع المستوى يوفر فرصة قيمة لتبادل الآراء على أسس صريحة وبناءة بشأن السبل الكفيلة بجعل العولمة قوة إيجابية يستفيد منها الجميع. وحدد بعض أبرز سمات العولمة، ومنها تعاضم الفجوات القائمة فيما بين البلدان وداخلها في مجال التنمية، والحاجة إلى أن يعالج المجتمع الدولي الشواغل المشروعة للبلدان النامية التي لم يتيسر لها حتى الآن أن تتمتع بكل فوائد العولمة. وفيما يتعلق بالموضوع الفرعي الأول، أشار إلى الطابع المستعجل لمعالجة مسألة تمويل التنمية في تنفيذ الأهداف والغايات التي حددها المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات وإعلان الألفية الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وينبغي أن يكون هدف الإعلان المتمثل في تقليص عدد من يعيشون في فقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ هو الهدف الرئيسي للحوار، ولدورة الجمعية العامة السادسة والخمسين بجلتها. وركز الموضوع الفرعي الثاني على الدور المحوري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد العالمي الناشئ القائم على المعرفة. ويمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى سد الفجوة الرقمية. ومن سمات خطة العمل المعنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتابعة للأمم المتحدة ومؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، المقرر أن يعقدتها الاتحاد الدولي للاتصالات السلوكية واللاسلكية في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ أن يشارك فيهما عدد كبير من أصحاب المصالح. وعلى الرغم من أن الحكومات تضطلع بمسؤولية أساسية في تعزيز رفاه شعوبها، فإن مشاكل التنمية المعقدة في زمن العولمة هذا

وتوجيهها، إذ أن المكاسب المستمدة منها هي أيضا نتيجة لخيارات تتخذ في مجال السياسات العامة. سادسا، ينبغي أن تكون أقل البلدان نموا والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية التي لا ساحل لها وبلدان العبور النامية والبلدان الأفريقية محط اهتمام المجتمع الدولي، نظرا لانخفاض دخل الفرد فيها ولأوجه الضعف التي تعاني منها على وجه التحديد. سابعاً، نظراً لأن العولمة تمس جميع البلدان، فينبغي أن تكون هذه قادرة على تصريف أمورها بمزيد من المشاركة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

١٥ - وأثفق بوجه عام على أن الأمم المتحدة تحتل مركزاً فريداً تمثل فيه الإطار المعياري للتصدي، في مجال السياسات العامة، لتحديات العولمة. وتتوفر لها أفضل الإمكانيات لجمع أصحاب المصالح كافة في شراكة للعمل من أجل تحقيق التنمية، ومن بين هؤلاء، الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية والأقليمية فضلاً عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، ولخلق عمليات تآزر وتعاون لدعم أهداف التنمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور أكثر تجلياً في تحقيق التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي.

ثالثاً - ملخص المناقشة العامة

١٦ - افتتح الحوار الرفيع المستوى الذي استمر فترة يومين بشأن الموضوع العام: "مواجهة العولمة: تسهيل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين" ببيانين أدلى بهما رئيس الجمعية العامة ونائب الأمين العام، وأعقبهما ستة وأربعون متكلماً، منهم نواب وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى. وفي الجلسة الختامية، قدم مقرر اجتماعي المائدة المستديرة الوزاريين والفريقيين غير الرسميين النقاط البارزة والقضايا الرئيسية التي نوقشت خلال

١٩ - وأعرب المشاركون عن آرائهم بشأن القضايا الرئيسية المحددة أدناه. وقدموا أيضا عددا من المقترحات فيما يتعلق بإمكانية اتخاذ مزيد من الخطوات لمعالجة هذه القضايا.

٢٠ - رأى كثيرون أن العولمة حقيقة لا بد من القبول بها. فمن العوامل التي تدفع بالعولمة قدما، تلك الابتكارات التي تحققت مؤخرا بخطى سريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يتصل بذلك من نشوء اقتصاد عالمي قائم على المعرفة وبروز فرص جديدة لتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة. وتفضي العولمة أيضا إلى عالم من دون حدود الأمر الذي يؤدي إلى تقليص القيود المفروضة على حركة التجارة والاستثمار وإلى زيادة حادة في حجمها. وإذا كانت العولمة تنطوي على إمكانات إيجابية، فإن آثارها غير موزعة بالتساوي، حيث تحني البلدان المتقدمة النمو أكثر منافعها. ومسؤولية المجتمع الدولي هي "أنسنة" العولمة وضمان أن يتقاسم الجميع مكاسبها. وهناك حاجة في هذا الوقت أكبر منها في أي وقت مضى إلى إقامة حوار دولي حول تمويل التنمية يشمل مواضيع منها التجارة والديون والتدفقات الرأسمالية الخاصة والمساعدة الإنمائية الرسمية، علاوة على وصول البلدان النامية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بهدف ردم الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات في هذه المجالات من أجل تحقيق الأهداف في مجال التنمية والقضاء على الفقر، وهي الأهداف التي وردت ضمن نتائج المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة المعقودة في التسعينات، وإعلان الألفية للأمم المتحدة، وهو الإطار المعترف به لإقامة تعاون إنمائي دولي. وينبغي متابعة ذلك برفع مستوى التعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب.

٢١ - ويتطلب إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بذل جهود جماعية يشارك فيها جميع أصحاب المصالح، بما في

تتطلب مشاركة فعلية من جميع أصحاب المصالح من أجل التغلب على العقبات وإيجاد الحلول للتحديات المقبلة.

١٨ - وقد دعا نائب الأمين العام المجتمعين إلى العمل من أجل تعزيز فهم المجتمع الدولي لما تنطوي عليه العولمة من إمكانات وتحديات، بالتشديد على أهمية الشراكة والمنفعة المتبادلة، وإلى توليد أفكار جديدة فيما يبذل من الجهود على الصعيد العالمي على المدى الطويل من أجل تعزيز التنمية. وأشار إلى أن على الاجتماع أيضا أن يقيّم ما أحرز من تقدم في مجال الحد من الفقر الذي وصف بأنه أحد التحديات التي تستوجب عدم التريث في التصدي لها في هذا القرن الجديد في سياق الأحداث الكبيرة، مثل جمعية الألفية للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والدورات الموضوعية الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتطلب هذا إنعاش نمو الاقتصاد العالمي على نحو يوفر له الاستفادة ومزيدا من الإنصاف، وأن يصحب ذلك وصول البلدان النامية إلى أسواق مفتوحة وحصولها على مساعدة تقنية، وإزالة الحواجز أمام التبادل الحر والاستثمار داخل العالم النامي. ولهذا الغرض، لا بد من اغتنام فرصة اجتماع منظمة التجارة العالمية في قطر، للقيام في جملة أمور، بتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وبيداء "جولة إنمائية" في محادثات التجارة الجديدة. وفيما يتعلق بمواضيع الحوار الرفيع المستوى، ينبغي مناقشة الأفكار المتعلقة بتمويل التنمية ومنها تلك الأفكار التي اقترحها فريق سيديو (انظر تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية (A/55/1000)). وينبغي أن يخلص الحوار، وكذلك فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة، إلى تقديم توصيات باعتماد سياسات عملية لسد الفجوة في مجال التكنولوجيا الرقمية وتعزيز الفرص للجميع في مجال هذه التكنولوجيا.

أن يبدأ المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في قطر "جولة إنمائية" تركز على الوصول إلى الأسواق وبناء القدرات بهدف توسيع نطاق التجارة. وأكدوا على ضرورة أن تعالج هذه الجولة الجديدة مسائل من قبيل التعريفات الجمركية القسوى وتصاعد هذه التعريفات ومخالفة تدابير منع إغراق الأسواق وإساءة استعمال الإعانات. وإذا أريد للبلدان النامية أن تستفيد من التوسع في نطاق التجارة على الصعيد العالمي، فينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن توسع من نطاق الوصول إلى أسواقها، وأن تعتمد تعريفات جمركية تفضيلية، وخاصة لصالح أقل البلدان نمواً، وتعزز بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال التجارة. وينبغي أن يشمل ذلك تقديم المساعدة لتحقيق مشاركة شاملة في منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها. وبإمكان البلدان المتقدمة أن تسهم في ذلك سواء من خلال الإطار المتكامل للتجارة وما يتصل بذلك من تقديم مساعدة تقنية لأقل البلدان نمواً ومن خلال المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها على أسس ثنائية. ومن شأن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتعزيز الترتيبات والتعاون على الصعيد الإقليمية أن يوطد إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٢٤ - وقد اتفق بوجه عام على أن الموارد الموظفة لأغراض التنمية غير كافية، الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجيات جديدة وابتكارية لاجتذاب الموارد لتمويل التنمية. وفي الوقت ذاته، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً هاماً من مصادر التنمية، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً. فهناك إذن، حاجة ماسة إلى اتخاذ خطوات من أجل عكس اتجاه الانخفاض في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية والوصول إلى الهدف وهو أن تبلغ هذه المساعدة نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو. وتعزيز فعالية المعونات وكفاءتها، فضلاً عن مواءمة الإجراءات التنفيذية المتعلقة بالتدفقات المالية الدولية وتبسيطها أمور أساسية

ذلك الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي مد جسور في ميدان العمل السياسي والاقتصادي والمالي والتجاري والتقني والاجتماعي، وينبغي تعزيز المؤسسات على جميع المستويات، وتسهيل عملية الإدماج بطريقة عادلة ومنصفة. ويشكل المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في مونتيري، بالمكسيك في عام ٢٠٠٢، فرصة فريدة لتحقيق تقدم ملموس وتحسن ملحوظ في احتمالات النمو والتنمية في البلدان النامية. ومن شأن تحقيق مزيد من الاتساق فيما بين المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون والسياسات التجارية أن يزيد من فعاليتها.

٢٢ - وتختلف القدرات لدى بعض مجموعات البلدان النامية على تحقيق اندماج ناجح في الاقتصاد العالمي، إذ يتطلب الأمر اتباع نهج مختلفة. وفي الوقت ذاته، فإن البلدان النامية تعاني من شواغل متشابهة، الأمر الذي يفضي إلى تلاقي المتطلبات التي ينبغي الوفاء بها في مجال السياسة العامة. وقد وصف عدد من المشاركين التجارب الوطنية بما حقق في مجال العولمة وبطرق مواجهة العولمة. وفي حين تم التسليم بخصوصية ظروف كل بلد، فيمكن أن تستمد من هذه الظروف دروس في تحديد استراتيجيات جديدة للتنمية تكون أكثر ملاءمة لمواجهة تحديات العولمة. وتم التشديد على الحاجة إلى وضع استراتيجيات للتنمية تقودها البلدان ذاتها.

٢٣ - ويمثل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو من دون قيود خطوة أولى بالغة الأهمية في تعزيز إدماج البلدان النامية بنجاح في الاقتصاد العالمي والحد من الفقر. غير أن الصعوبات لا تزال تعترض سبيل البلدان النامية في سعيها إلى الوصول حقيقة إلى الأسواق في قطاعات رئيسية ذات مزايا نسبية مثل صناعة النسيج والزراعة. ونظراً لأن للتجارة دوراً بالغ الأهمية في التنمية، فقد أكد عدد من الوفود على ضرورة

الشركات وخاصة من خلال نشر معايير مفصلة للمحاسبة الدولية وقانون المنافسة.

٢٦ - ولا تزال الحاجة قائمة لوضع استراتيجية لتخفيف الديون تكون أكثر اتساقا وشمولا وإنصافا وفعالية. وعلى الرغم من أن تعزيز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعتبر تطورا إيجابيا، فلا تزال ثمة حاجة إلى تخفيف المزيد من الديون، وإلى أن يتم ذلك على نحو أوسع نطاقا وعلى وجه السرعة حتى يتسنى لهذه البلدان أن تحرز تقدما ملحوظا في سبيل الحد من الفقر وهيئة الظروف اللازمة لجعلها قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي الجديد. وأكد العديد من المتكلمين على أن ثمة حاجة إلى جانب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إلى وضع سياسات فعالة ومتساوقة لمعالجة الديون تكفل وجود قدرة على سداد الديون في المستقبل. وأكدوا أيضا على ضرورة الاهتمام بصفة عاجلة بديون البلدان النامية المتوسطة الدخل. وفي سياق الورقات الاستراتيجية المتعلقة بتخفيف حدة الفقر، أوصى أحد الوفود بأن تعكس هذه السياسات إقرارا بالحاجة إلى أن تحقق البلدان المدينة معدلات نمو تبلغ ٧-٨ في المائة في السنة. ودعت بضعة بلدان إلى إلغاء ديون البلدان الأفريقية.

٢٧ - وللتشجيع على تحقيق توزيع لفوائد العولمة يكون أكثر إنصافا، ينبغي أن يكون تمثيل البلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير على الصعيد الدولي كافيا، وأن تكون مشاركتها واسعة وحقيقية. فلا تزال العلاقات بين البلدان الغنية والفقيرة غير متكافئة، الأمر الذي يؤدي إلى أن تكون أرضية المعاملات غير متوازنة. ونتيجة لذلك، فإن تحرير قطاعي التجارة والاستثمار مثلا يحدث بخطى أسرع، في حين يظل التقدم بطيئا في مجالات تم البلدان النامية على وجه التحديد، مثل تدفقات التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية، وحرية انتقال اليد العاملة.

لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها، وبماكانها أن تسهم في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. واقترح أحد الوفود بدء حملة إعلامية وتثقيفية عالمية لزيادة وعي الجمهور في البلدان المتقدمة بالحاجة الماسة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. واقترح أحد الوفود مراعاة تقييم مساهمات الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، أحذا في الاعتبار دور الأمم المتحدة في تنفيذ أهداف التنمية. وأكد وفد آخر استصواب إنشاء رصيد مالي دولي يكرس لتنمية الهياكل الأساسية في أقل البلدان نموا.

٢٥ - وللتدفقات الرأسمالية الخاصة دور بالغ الأهمية في زيادة القدرة الإنتاجية وتحديث الهياكل الأساسية. فههيئة بيئة مساعدة أمر ضروري لاجتذاب الاستثمارات الإنتاجية المحلية منها والخارجية. ويشمل ذلك إيجاد حلول سلمية للصراعات وتعزيز القيم الديمقراطية، إلى جانب توفير حكم محلي سليم وشفاف. وثمة حاجة إلى آليات ملائمة لمعالجة التقلبات على المدى القصير، بما في ذلك هروب رؤوس الأموال المفاجئ. وثمة حاجة إلى اتخاذ خطوات لتشجيع الشفافية والمساءلة في النظام المالي الدولي من أجل توفير آليات أفضل لإدارة الأزمات وهيئة مناخ قابل للتنبؤ ومستقر، بهدف دعم استراتيجيات التنمية والنمو في البلدان النامية. إلى جانب ذلك، تكتسب الثقة في السياسات المحلية أهمية خاصة لأغراض تعبئة الموارد لتمويل التنمية، على أن يشمل ذلك الاحتفاظ برؤوس الأموال الخاصة داخل البلدان لتوظيفها في استثمارات إنتاجية ولتكون مصدرا للعائدات الضريبية المطلوبة جدا لدى القطاع العام. وسوف يتطلب ذلك اتخاذ خطوات للتشجيع على تحقيق وفورات، وتحسين الأحكام المتعلقة بالحماية القانونية وعدم التمييز إلى جانب التركيز على مكافحة الفساد. وينبغي اعتماد صكوك قانونية دولية لمكافحة الفساد وإعادة الإيرادات المتأتية من مصادر غير مشروعة إلى بلدانها. علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز إدارة

المنافسة، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص أمر حيوي في هذا المجال. وينبغي أيضا التشجيع على الاستفادة، في جملة أمور، من الإمكانيات المحلية، ومن ذلك استخدام رموز الكتابة المحلية. وفي المقابل، ينبغي اتباع سياسات جريئة لتنمية الموارد المحلية والقدرات المؤسسية الأمر الذي سيؤدي إلى اجتذاب الاستثمار من أجل تعزيز الهياكل الأساسية والمشاريع المحلية. وتنطوي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إمكانيات كبيرة بوصفها أداة من أدوات تحسين شؤون الحكم والتعليم والصحة وللوصول إلى المجتمعات المعزولة مثل فقراء الأرياف، ولزيادة فرص الأنشطة التجارية، للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مثلا. وينبغي أيضا التطرق لمسألة الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية لبناء هياكل أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نموا، على وجه التحديد.

٣١ - وينبغي مواصلة التعاون الحكومي الدولي بشأن مسائل من قبيل حقوق النقل والأمن الحاسوبي ومعايير التجارة الإلكترونية والمسائل القانونية والضريبية. وهناك حاجة ماسة إلى وضع سياسات لمواجهة ارتفاع معدلات الجريمة الإلكترونية وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية المتصلة بها.

٣٢ - وعلى الأمم المتحدة، أن تضطلع بدور حيوي وخاصة من خلال فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسائر المؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف، ومنها مؤسسات بريتون وودز وكذلك المصارف الإقليمية، لدعم إدماج البلدان النامية في شبكات المعلومات العالمية. وسيشكل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات فرصة لمعالجة العديد من هذه المسائل بطريقة شاملة. وأيد بعض الوفود القيام على وجه السرعة، وعلى الصعيد الحكومي الدولي، بوضع أحكام لتنظيم التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص. واقترحت عدة وفود أن تقوم

٢٨ - وتشكل المرحلة الراهنة للعودة في ضوء حقيقة مؤداها أن المعرفة مصدر من مصادر القدرة على المنافسة. ويمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، إذ تفتح مسالك جديدة للتجارة وعمليات البيع والشراء والتوظيف، وتحد من تكاليف الإنتاج والمعاملات. ومن شأن تحسين أسباب الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يؤدي إلى إحراز تقدم في إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بطريقة فعالة وسريعة.

٢٩ - وأكدت وفود من بلدان نامية على أهمية نقل التكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى البلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها ومن أجل مساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وشدد بعض الوفود الأخرى على الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وإلى التشجيع على ابتكار ووضع تكنولوجيات جديدة.

٣٠ - وفي الوقت ذاته، فإن الفجوة الرقمية المتعاظمة يمكن أن تقوض الإمكانيات الإنمائية للبلدان النامية. فالافتقار إلى الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك توفير إمدادات كافية من الطاقة، ونظم حديثة للاتصالات السلكية واللاسلكية، والمهارات التكنولوجية اللازمة لاستغلال مرافق تكنولوجيا المعلومات ودعمها وإدارتها، يمثل أحد العوامل المساهمة في الفجوة الرقمية. كذلك فإن ارتفاع معدلات عدم الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة، وخاصة في أقل البلدان نموا وفي عدد من البلدان الأخرى، يمثل أيضا عقبة كبيرة تعترض زيادة سبل وصولها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستغلالها. فينبغي أن ينصب التركيز على تعزيز الاتصال على الصعيد العالمي بتقديم خدمات للجميع تكون سهلة المنال وميسورة التكلفة، باعتماد نهج مجتمعي وتوفير مراكز عامة تيسر الوصول إلى هذه التكنولوجيا، فضلا عن الاستناد إلى نهج سوقي وإلى

ومنه ما ورد في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، (A/55/1000). وعلى اتخاذ خطوات عملية لزيادة موارد التمويل. وقد قدم هذا الحدث فريق يشمل السيد نيتين ديساي، وكيل الأمين العام لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والسيد جون ويليامسون، كبير الزملاء في معهد الاقتصاد الدولي، واشنطن العاصمة؛ والسيد عرفان الحق، مستشار لدى مجموعة الـ ٢٤. ورأس الفريق السيد دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة. وعمل السيد إيون بوتنارو، الممثل الدائم لجمهورية مولدوفا لدى الأمم المتحدة، بصفة مقرر.

٣٥ - أما الحدث الثاني فكان موضوعه تعزيز إدماج البلدان النامية في شبكة المعلومات العالمية الناشئة وتيسير حصول تلك البلدان على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وركز على ما ينبغي عمله لكفالة استغلال تكنولوجيا المعلومات أداة لخدمة التنمية. وقدم هذا الحدث فريق مؤلف من السيد سالوماو ماهيثا، الأمين التنفيذي للجنة السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في موزامبيق؛ والبروفيسور سواسي ميتر، جامعة سسيكس، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ والسيد بيكا تارجان، الأمين العام السابق للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. ورأس الفريق السيد إلياس غوناريس، الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة. وعمل السيد إيلاديو لويزاغا، الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة، بصفة مقرر.

٣٦ - وربط بعض المتكلمين في اجتماعي المائدة المستديرة مع الأفرقة غير الرسمية بين المواضيع قيد المناقشة والأحداث المساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. وأكدوا على مدى الاعتماد المتبادل في المجتمع الدولي عندما أشاروا إلى أن "الفقر الذي يعاني منه شخص ما سرعان ما يصبح المشكلة التي يعاني منها شخص آخر"، وأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى

الجمعية العامة باستكشاف الطرق والوسائل اللازمة للمساهمة في إنجاح الإعداد لمؤتمر القمة وعملية التحضيرية. واقترح أحد الوفود أن يعقد اجتماع استثنائي بشأن "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية". بمعالجة الفجوة الرقمية وإعطاء زخم لأعمال فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٣ - وبإمكان الأمم المتحدة أن تقوم بدور أساسي في تعزيز وعي الجمهور بالتطبيقات الأوسع نطاقا لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق تنمية وللقضاء على الفقر في البلدان النامية. وعليها في ذلك أن تسعى من أجل تحقيق المزيد من الانسجام والاتساق في أنشطتها في ميدان تكنولوجيا المعلومات. وعلى الأمم المتحدة أن توجه اهتماما خاصا نحو مساعدة أفريقيا وأقل البلدان نموا في مسألة إنشاء الهياكل الأساسية الضرورية وبناء القدرات في مجال معالجة المعلومات واستغلالها، وتكون بذلك قد ساعدتها على الاستفادة من التقدم المحرز في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحرى باللجان التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تنشط إلى حد بعيد في تعزيز الانسجام في السياسات العامة وتشجيع إدماج البلدان النامية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شبكة المعلومات العالمية الناشئة.

رابعا - موجز المائدتين المستديرتين - الفريقين غير الرسميين

٣٤ - عُقد اجتماعان مائدة مستديرة وزاريان مع فريقين غير رسميين في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وقد غطى الاجتماع الأول موضوع تعزيز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وتوليد موارد تمويل جديدة من القطاعين العام والخاص استكمالاً لجهود التنمية. وقد ركز الاجتماع على الآراء والمقترحات التي قدمت في سياق تمويل عملية التنمية،

نوعها من حيث اشتراك جميع أصحاب المصالح فيها، بما في ذلك القطاع الخاص.

٣٩ - وأبدى أحد الأعضاء عددا من الأسباب التي تدعو إلى تحويل الأموال الرسمية. فالعولمة تفضي إلى اتساع نطاق الفجوة القائمة بين إيرادات البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، ثم إن فوائد هاتين المجموعتين من العولمة ليست متكافئة. وهناك أسباب أخرى، هي الطابع الانتقائي لرأس المال الخاص، والحاجة إلى تمويل أهداف إنمائية رسمية ومنافع عامة عالمية. وفي إطار تمويل عملية التنمية، أُشير إلى ضرورة التوصل إلى صورة واضحة بشأن التدفقات القائمة ونوعها وحجمها، ثم استغلالها لأغراض إنتاجية.

٤٠ - ونظرا لأن الأزمات المالية العالمية لا تزال تشكل خطرا على مهمة تعزيز التنمية، ينبغي القيام بإجراءات متضافرة على المدى القصير للحد من خطر هذه الأزمة ومواجهتها. وقد أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة في مجال تحسين الهياكل المالية، وخاصة على الصعيد الوطني. بيد أنه ما زال ثمة الكثير مما ينبغي القيام به في مجال إصلاح المؤسسات. وسلم المتكلمون بالحاجة إلى إيجاد الطرق الملائمة لإشراك القطاع الخاص في إدارة الأزمات المالية، وبما يعترض ذلك من صعوبات.

٤١ - وأشير إلى ضرورة معالجة الجوانب الطويلة الأجل مثل الاعتماد المتبادل في مجال الاقتصاد الكلي واحتمال ظهور آثار قد تنتشر عدواها. فالتطورات السريعة في الاقتصاد العالمي أفضت إلى نشوء هياكل لا ديمقراطية في تصريف شؤون الاقتصاد، الأمر الذي يتطلب قواعد ومؤسسات جديدة. ولا بد من تشجيع مشاركة البلدان النامية على وجه التحديد في عمليات صنع القرار على الصعيد الدولي. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في هذا الصدد، كما يتضح مثلا، من الاجتماع السنوي للمجلس

التعصب المذهبي والإرهاب. وأكد المتكلمون بقوة على الحاجة إلى عدم ترك هذه الأحداث تقوض تمويل عملية التنمية. فقد كانت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر تذكيرا مؤلما للفرص والمخاطر التي تكتنف هذا العالم المترابط المتشابك، وأوضحوا ضرورة العمل على ألا تُستغل التكنولوجيا ضد الإنسانية بل أن تُستغل لصالح الجميع.

٣٧ - وقد أفضى اجتماعا المائدة المستديرة مع فريق العمل غير الرسميين إلى تحقيق تبادل مثمر وبنّاء في الآراء والأفكار. وفيما يلي موجز للنقاط البارزة التي عولجت.

ألف - مائدة مستديرة مع فريق العمل (أ)

٣٨ - يمثل تمويل عملية التنمية فرصة للإجابة على سؤال واضح هو كيف تمول أنشطة السياسات العامة التي تدعو إليها خطة التنمية التي وضعتها الأمم المتحدة في التسعينات من خلال المؤتمرات العالمية. وفي الوقت ذاته، فإنه يمثل فرصة للجمع بين النقاش الأوسع نطاقا ويتناول التنمية والنقاش الذي يتناول إصلاح الهيكل المالي الدولي. فقد أعطت الأزمة المالية الآسيوية زحما واضحا إلى هذا الأخير، إذ أن الشواغل المتصلة بالنتائج الاجتماعية والبيئية للأزمات المالية أصبحت أشد إلحاحا. علاوة على ذلك، فقد كانت هذه العملية أيضا فرصة لمتابعة تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية التي اعتمدت في قمة الألفية، وخاصة من جانب البلدان النامية. وسوف يتطلب هذا زيادة في المعونات المقدمة من البلدان المانحة. وللمحافظة على مصداقية المجتمع الدولي، يتعين أن تذهب عملية تمويل التنمية أبعد مما سبق أن أُبرم من اتفاقات. وأشار المتكلمون إلى ما وصل إليه التعاون فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة من مستوى غير مسبق، ولا سيما التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأيضا منظمة التجارة العالمية، في التحضير للمؤتمر. وهذه العملية أيضا فريدة في

٤٤ - وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية مسألة هامة ينبغي أن تناقش في إطار تمويل عملية التنمية، على أن يشمل ذلك مقدار المعونة ونوعيتها ووضوح الرؤية بالنسبة للقطاعات التي ستستثمر فيها المعونة، علاوة على تحقيق المزيد من الفعالية في استفادة البلدان المتلقية من هذه المعونة. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، نوقش "اقتراح المخزون المشترك"، وهو اقتراح أيده فريق سيديو، ويهدف إلى الحد من تكاليف المعاملات المترتبة على تلقي المعونات والتي أصبحت بصورة متزايدة تستعصي على التحكم. ويذهب الاقتراح إلى أن تقوم الجهات التي يحتفل أن تتلقى معونات بوضع استراتيجياتها الإنمائية الخاصة بها، بالتشاور في المقام الأول مع شعوبها، وأن تعرض خططها على الجهات المانحة لغرض تمويلها. ولذلك فإن الملكية الوطنية لاستراتيجيات التنمية تصبح ذات أولوية على الشروط التي تضعها الجهات المانحة. وتعكس المبادرة الأفريقية الجديدة بالفعل هذا النهج. ومن شأن الحد من تكاليف المعاملات أن يزيد إلى حد بعيد من حجم المعونات المقدمة ويعتبر خطوة عملية يمكن اتخاذها في تمويل عملية التنمية. كذلك عرضت الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص، كتوزيع المعونة عن طريق منظمات غير حكومية، بوصفها أمثلة على طرق كفيلة بالحد من تكاليف المعاملات وزيادة العائدات.

٤٥ - ونوقشت مسألة فعالية الآليات الحالية لتخفيف الديون. فلا بد من تجاوز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووضع نظام أكثر شفافية وإنصافاً. وشدد أحد الأعضاء على الحاجة إلى كفالة احترام حقوق الجهات المدينة، كالاتماد مثلاً على هيئة قضائية مستقلة تصدر الأحكام المتعلقة بالتسويات. ومن الأهداف الهامة تحقيق قدرة على تحمل الديون، إذ أن عملية تخفيف الديون ينبغي أن تكفل نقلاً حقيقياً للموارد إلى البلدان المدينة، بهدف الحد من الفقر.

الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز والمشاورات التي تجريها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع الاقتصادات الناشئة، ينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات في هذا الصدد. وأشار بعض المتكلمين إلى أن فريق سيديو اقترح إنشاء مؤسسة اقتصادية رئيسية لمعالجة الاستقطاب وانعدام الأمن في الميدان الاقتصادي.

٤٢ - وقد أبرزت عملية تمويل التنمية الحاجة إلى الالتزام مجدداً بزيادة التعاون الدولي من أجل تحسين تمويل فرص التنمية، وأرست أسس العمل في هذا الصدد. وناقش المتكلمون مقترحات تدعو إلى جباية ضريبة دولية، من قبيل ضريبة المعاملات النقدية ("ضريبة توبين") أو "ضريبة الكربون" على استهلاك الوقود الأحفوري، وهو ما أوصى به تقرير فريق سيديو. وتساءلوا عما إذا كانت ضريبة الكربون تتعارض وهدف الحد من استهلاك الطاقة الأحفورية، وبوجه أعم بروتوكول كيوتو^(٢) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٣) أو تكاملهما أو تنسجم معهما. علاوة على ذلك، أُشير إلى إمكانية إنشاء منظمة ضريبية دولية، يكون الهدف منها تحقيق انسجام وتعاون في المجال الضريبي.

٤٣ - وأبرز المتكلمون أيضاً أثر التجارة على تمويل التنمية. فمعدلات التبادل التجاري تؤثر بصورة مباشرة على مستوى الموارد المتأتية من عائدات الصادرات، وبوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية. كذلك تشكل الأرباح المتأتية من التجارة إسهاماً كبيراً في جهود التنمية المحلية. والتجارة أيضاً تشجع على استخدام الموارد الاقتصادية استخداماً مثمراً. وللبعد التجاري دور حقيقي في تمويل عملية التنمية، ويكتسب أهمية خاصة فيما يتعلق بتحقيق تقدم في سياق المؤتمر الوزاري المقبل الذي ستعقده منظمة التجارة العالمية في الدوحة بقطر.

الصحة وتنمية الموارد البشرية. فينبغي أن ينظر إلى السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق التنمية الأوسع نطاقاً، وذلك باتباع نهج شامل وكلي، إذ لا يمكن أن ينظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها علاجاً شافياً لجميع مشاكل التنمية وتحدياتها.

٥٠ - لا تزال التحديات والقيود هائلة فيما يتعلق بردم الفجوة الرقمية وخاصة في البلدان النامية. فانعدام الهياكل الأساسية، وعدم كفاية الأنظمة والقواعد، وارتفاع تكلفة الوصول إلى المعلومات، والافتقار إلى الموارد البشرية، كل ذلك لا يزال يشكل قيوداً فيما يتعلق بتعزيز أسباب الوصول إلى المعلومات والاتصال في البلدان النامية، لا سيما في المناطق الريفية. وفي هذا الصدد، يمكن التغلب على مشكلة الهياكل الأساسية باعتماد تكنولوجيا ملائمة، وخفض التكاليف والاستخدام الجماعي للمرافق، وهيئة بيئة مساعدة للاستثمارات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن البحث عن حلول خلاقة للانتقال ففرا عبر مراحل التنمية، وذلك باعتماد تكنولوجيات (التكنولوجيا اللاسلكية، المولدات المنقولة، الطاقة الشمسية) تعوض الافتقار إلى الهياكل الأساسية "التقليدية"، لا سيما في المناطق النائية. وبالإمكان إنشاء مرافق عامة، كالمقاهي الحاسوبية ومراكز المعالجة عن بعد لتيسير الوصول إلى المعلومات للجميع. وبإمكان مبادرات تمويل ابتكارية أن تساعد على خفض تكلفة خدمات الإنترنت.

٥١ - وفيما يتعلق بالموارد البشرية، لا بد أيضاً من مواصلة معالجة مسألة هجرة العقول - وهي مسألة يمكن أيضاً أن تعتبر آلية لنقل التكنولوجيا. وأكد عدة متكلمين على تنوع الأوضاع في البلدان النامية بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأعربوا عن اعتقادهم بأن الضرورات الأساسية كالتعليم والصحة في العديد من البلدان النامية يجب أن تعالج على سبيل الأولوية إذا أريد لتكنولوجيا المعلومات

٤٦ - ونوقش أيضاً موضوع دور الدولة ومسألة النظام المتبع في تصريف شؤون الحكم. فعلى الرغم من تعاظم دور العديد من الجهات الفاعلة وأصحاب المصالح في التنمية، وإجراء مناقشة تتعلق بدور الدولة، لا تزال ثمة عدة مجالات تقع تحت مسؤولية القطاع العام، مثل توفير المنافع العامة، والخدمات الاجتماعية ومنع حدوث الأزمات وإدارتها. وهكذا أشير إلى مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن يقوم بها القطاع العام والخاص.

٤٧ - وفيما يتعلق بتعبئة موارد على الصعيد المحلي لأغراض التنمية في البلدان النامية، قدمت عدة مقترحات. فقد أشار فريق سيديو، مثلاً، إلى خطط المعاشات التقاعدية الممولة والحدود نظام الإسهام فيها، وذلك بهدف زيادة الوفورات، وهي مسألة يمكن تنظيمها في القطاع العام أو القطاع الخاص.

٤٨ - وينبغي في عملية تمويل التنمية مراعاة الأبعاد المختلفة لحالة البلدان التي هي بحاجة إليها. فالصراعات والكوارث، مثلاً، أدت إلى نضوب رؤوس الأموال في البلدان التي لحق الدمار فيها برأس المال البشري والمالي. فإعادة تزويد مؤسسات الإقراض برؤوس الأموال مسألة هامة إذ تكفل إتاحة الموارد للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراعات وغيرها من البلدان.

باء - اجتماع مائدة مستديرة مع الفريق غير الرسمي (ب)

٤٩ - تتحرك العولمة اليوم بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تجعل المعلومات تتدفق بسرعة عبر الحدود الوطنية. وبفضل ما حدث من تقدم في مجالات التكنولوجيا وتحسن أسباب الوصول إلى المعلومات بتكاليف منخفضة وأساليب متيسرة للمستعملين، فقد نشأت فرص جديدة لتعزيز عملية التنمية بأن زادت إمكانات الوصول إلى الأسواق وتحسن الوصول إلى المعلومات في مجالات مثل

٥٥ - ودور الدولة حيوي في تهيئة بيئة مساعدة لإقامة اقتصاد قائم على المعرفة، وبوجه خاص تهيئة بيئة تنظيمية ملائمة، إلى جانب العمل على تيسير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأولئك الذين لا يستطيعون الإعراب عن احتياجاتهم وأفضلياتهم. بما فيه الكفاية عن طريق آليات السوق.

٥٢ - ويجب أن تعالج المسائل المتعلقة بالمرأة في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية، إذ أن أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس محايدا بين الجنسين. فينبغي أن تتوفر للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، أسباب الوصول إلى الهياكل الأساسية والتثقيف والتدريب المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن يتم استكشاف طرق العمل الجديدة التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل العمل من بُعد، بغية إتاحة إمكانات جديدة للمشاركة، وخاصة مشاركة المرأة، في الاقتصاد.

٥٣ - ولا تزال تنمية المحتوى المحلي تشكل تحديا كبيرا لا من حيث اللغة فحسب ولكن أيضا من حيث السياق الاجتماعي والتاريخي والثقافي. فينبغي احترام طابع التعدد في المجتمع وفي الجوانب التقنية وتجنب نهج "الحجم الواحد الذي يناسب الجميع" في تحديد جوانب دخول البلدان النامية في الاقتصاد الرقمي المعولم.

٥٤ - وفي ما يتعلق بإمكانية تكرار النجاح الذي حققته بلدان تنخفض فيها الأجور بأن استفادت من الأعمال

المتصلة بمعالجة المعلومات والتي وفرتها شركات عابرة للقارات، فتلك مسألة يمكن أن تدرسها البلدان النامية الأخرى. وفي هذا الصدد، أشار كثيرون إلى أن التعاون بين بلدان الجنوب، بدعم يقدمه المانحون في ميدان تمويل التكنولوجيا، يمكن أن يكون مساعدا في هذا الصدد.

٥٨ - وعلى الرغم من أن الاتحاد الدولي للاتصالات

السلوكية واللاسلكية ما فتئ منذ أواسط الثمانينات يعالج

موضوع الفجوة الرقمية، لم تبدأ الأمم المتحدة بكاملها هذه

الجهود إلا في التسعينات. وفي الإجمال، أحرزت البلدان

النامية تقدما ملحوظا في مجال تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات؛ غير أن أقل البلدان نموا وأفريقيا ظلت تتعثر في

الحكومات والمنظمات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، قدم اقتراح بإنشاء صندوق استئماني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم هذه الأنشطة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرار الذي اتخذته المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر 1/CP.3، المرفق.

(٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

المؤخرة. فينبغي دعم ما يبذل من جهود على الصعيدين الإقليمي والدولي، من قبيل مبادرة الجمعية الأفريقية للمعلومات والمبادرة الأفريقية الجديدة، ومواصلة تشجيعها لضمان عدم اتساع الفجوة الرقمية. وعلى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، أن تضطلع بدور أساسي في تعزيز التساوق والتعاون على الصعيد الدولي ومواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية بناء على احتياجات كل من هذه البلدان وقدرتها.

٥٩ - وأعرب العديد من المتكلمين عن آمالهم في أن تحقق فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أنشأها الأمين العام تقديماً ملموساً بفضل ما تبذله من جهود لردم الفجوة الرقمية بتسهيل إقامة الشراكات فيما بين